كلمة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

الحدث الخاص عن قضايا المساواة بين الجنسين والحصول على عوامل الإنتاج
منظمة الأغذية والزراعة، روما، 2005/11/21

يشرفني أن أرحب بكم اليوم في منظمة الأغذية والزراعة بمناسبة هذا الحدث الخاص عن قضايا المساواة بين الجنسين والحصول على عوامل الإنتاج.

بعد عامين من إقرار إعلان الألفية بشأن التنمية، وفي مناسبة مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد في 2002، استذكر قادة العالم السياسيون أهمية الدور الجوهري الذي تقوم به المرأة في مجالات الزراعة والتغذية والأمن، وكذلك الحاجة إلى مراعاة الأوضاع الحالية في جميع جوانب الأمن الغذائي. وأقروا بالحاجة إلى اتخاذ تدابير تهدف إلى ضمان الاعتراف بعمل نساء الريف وتقديره. وعلى هذا النحو يمكن تعزيز أمنهن الغذائي، إلى جانب التحكم في الموارد والخدمات والحصول عليها.

ومع ذلك، هناك التناقض الظاهري الذي نشهده الآن: قسم كبير من المواد الغذائية في العالم تنتجه المرأة ولكنها محرومة من الحصول على أدوات ضرورية لا غنى عنها لكي تزاول عملها، مثل عوامل الإنتاج، تسهيلات الائتمان، المعلومات، التدريب وسلطات اتخاذ القرارات.

وفي مارس/آذار 2005، صادقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وبدون تنفيذ هذا الصك الدولي، سيتعذر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية القاضية بتخفيض عدد الجياع والفقراء إلى النصف بحلول عام 2015.

إن المرأة في جميع أقاليم العالم تقوم بالدور الأول في إنتاج الأغذية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي منطقة البحر الكاريبي، تنتج المرأة ما لا يقل عن 80 في المائة من المواد الغذائية الأساسية. وفي جنوب وجنوب شرق آسيا، تنهض المرأة بمسؤولية إنتاج قرابة 60 في المائة من الإنتاج الزراعي والغذائي. وفي الكثير من الأقاليم – تزايدت مساهمتها في ظل نزوح الرجال إلى المدن. وهو ما يفسر كيف أدى نزوح الرجال، في مقاطعات الصين، إلى زيادة تتراوح بين 70 و80 في المائة في القوة العاملة الزراعية من النساء.

هناك حاجة إلى مزيد من تشجيع عمالة المرأة، سواء بصورة رسمية أو غير رسمية، بوصفها أداة في المعركة لوضع حد للفقر ووسيلة لتعزيز أمنها الاقتصادي. ويجب أن تتاح للمرأة فرصة الحصول على المعلومات والاستفادة من الإرشاد، سعيا إلى تمكينها من اتخاذ قرارات واعية عن علم.

ويجب أن يكون حصول المرأة على الأراضي في قلب السياسات الإنمائية الوطنية والدولية. فالمرأة، فيما يبدو، تمثل 20 في المائة من مالكي الأراضي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في حين أن هذا الرقم لا يزيد عن 6 في المائة في آسيا والمحيط الهادي و23 في المائة في القارة الأمريكية.

وفي الكثير من المجتمعات، يظل الماء في قلب المهام الأساسية التقليدية التي تلقى على عاتق المرأة. وبدون تحسين فرص المرأة في الحصول على إمدادات مياه الشرب، وفي الحصول على نحو مماثل على جميع عوامل الإنتاج، سيكون من العسير مكافحة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن العولمة تمثل للمرأة الريفية، تحديا وفرصة في آن واحد. فالعولمة بوجه خاص، يمكن أن تسفر عن تراكم الثروة في أيدي قلة، كما قد تؤدي إلى تفاقم الفقر بالنسبة لغالبية السكان. كما أنها قد تزيد من عدم المساواة بين الرجل والمرأة. ولذا فلابد من إزالة المعوقات التي تواجه المرأة، وتمكينها من التأقلم مع الظروف المستجدة في السوق الدولية.

واستمرار انتشار أمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والسل والملاريا هي أيضا من الأخطار الكبرى. وفي الوقت الحاضر، فإن النساء يشكلن 5 في المائة من ضحايا الإيدز من البالغين. وكثيرا ما يخسر ضحايا الإيدز من النساء واليتامى إمكانات الحصول على الأراضي وعوامل الإنتاج الأخرى. ولا بد من تخفيف وطأة هذه الأمراض على المرأة.

ومن الجوهري أيضا توافر المعلومات التفصيلية بحسب الجنس والعمر، وقواعد البيانات عن عدم المساواة المرتبط بالجنسين. وحالما تُحدد احتياجات النساء والرجال، ويوضع إطار قانوني ملائم، يمكن عندها وضع استراتيجيات لضمان الحقوق المتساوية وفرص حصول جميع الشركاء على عوامل الإنتاج والائتمان والعقارات والمعلومات والمساعدة الفنية.

وأخيرا، لابد من حشد مزيد من التمويل، كالائتمان المحلي مثلا، لفائدة المرأة مما يعجل، بالتالي، من وتيرة تنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

ولقد كان مؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات بلدان الاتحاد الأفريقي، الذي عقد في مابوتو في يوليو/تموز 2003، معلما بارزا هاما في العمل من أجل المرأة الريفية. وبالفعل قرر المؤتمر تشجيع الاستثمارات في القطاع الزراعي سعيا إلى الحد من الفقر والجوع، وتخصيص 10 في المائة على الأقل من موارد الميزانيات الوطنية للتنمية الزراعية خلال 5 سنوات.

ومما يبعث على الارتياح، التعهدات التي أعلنت على الصعيد الدولي بزيادة الموارد المخصصة للتنمية (ما يصل إلى 0.7 في المائة من الناتج القومي الإجمالي) في إطار اتفاق مونتييري العام، تعزز منها قرارات مجموعة الثمانية في غلينغيل. ومن الضروري الآن تجسيد هذه التعهدات السياسية في عمل ملموس.

إن منظمة الأغذية والزراعة على استعداد لمساعدة الدول الأعضاء على تحديد وتطبيق ما يلزم من تدابير لضمان حصول المرأة على عوامل الإنتاج. فالبرامج الرامية إلى مكافحة الجوع والفقر، وكذلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لن تتحقق ما لم تتاح للمرأة فرصة مساوية في الحصول على عوامل الإنتاج، وعندها تتمكن من إظهار معارفها وخبراتها واستخدامها، وتتمكن من الاستفادة من المعلومات والتقنيات المحسنة، ومن الموارد والائتمان، ومن الفرص التي تقرها القوانين في الحصول على الأراضي والعقارات.

وإني لعلى يقين من أن اجتماعكم سيعمل في هذا الاتجاه.

وشكرا لكم على حسن إصغائكم.